اقتصاد

فوق الطاولة

جيل من «اللا إقراض»؟!

علي هاشم

تجتاح المرء رغبة جامحة لمعرفة الطريقة التي تقطع بها مصارفنا الحكومية وقت فراغها الطويل هذه الأيام.
الاحتمالات الممكنة تتلخص بتفرغها للتفكر (بالقضايا المصيرية التي تواجه الكوكب) في ظل التبدلات السريعة التي تعصف بأركانه!.. في الواقع، فحتى هذا النوع من الأحاديث المسلية قد يفضي بصاحبه إلى (انتحار الملل) لدى تكراره لخمس سنوات متواصلة، ولربما يحتاج غيابها الاختياري الطويل لكل هذه المدة إلى قضية أعمق كتلك التي تبحث في جنس الملائكة مثلاً!
للأمانة، ثمة فائدة عظيمة ستحصدها البشرية من طراز النقاشات (البيزنطية) تلك، أياً كانت، إلا أننا اليوم بحاجة إلى مصارفنا التي تحتل مكاتبها (خيرات وطنية) فشلت أغلبيتها الساحقة بتقديم ولو قرضاً تنموياً واحداً خلال سني الحرب الاقتصادية التي يحاول طرفها الخارجي استبدال هزائمه العسكرية أمامنا بإنجازات ما في ميدان توازن سوقنا النقدي وتعظيم الخلل في ميزاني تجارتنا ومدفوعاتنا!
مصارفنا بلا إقراض.. ولا يتعلق الأمر بسياسة اقتصادية عامة، بل بفقرها الإبداعي فحسب، فحتى في الأوقات التي لم يطلب منها إبداع في توليف منتج متناسب مع السياسة الاقتصادية العامة، فقد فشلت ذريعاً بالمهمات التي أوكلت إليها، ومنها (القرض التشغيلي اليتيم) الذي نجحت إداراتها في إشغال الأوساط الاقتصادية الوطنية وتعزيز التلاقح الفكري فيما بين أطرافها حول جدوى تسميته بـ(قرض)، تبعاً لطريقتها في (دلقه) بالكيفية التي كان لأي عاقل أن يدرك عقمها، قبل أن تستوي على كراسيها لتعاين احتضاره، فلا هي بادرت إلى تقديم بدائل ممكنة، ولا هي تأثرت أصلاً بأن أحداً لم يطلب منها ذلك رغم المعطيات المؤكدة عن حاجة السوق إليه؟!
مصارفنا بلا إدارة للأزمات أيضاً.. ففي مقابل (الدراسة الناجحة) التي اجترحتها لاستعادة الديون المتعثرة عبر قوننة حصول إداراتها على (خوات) مقابل المساعدة في جبايتها، فقد أفضى المزيج الفريد لبيروقراطيتها الرعناء وفقرها الإبداعي في إدارة هذا الملف الحساس اقتصادياً، إلى قطع الطريق أمام أي فرصة –راهنة ومستقبلية– لممارسة واجباتها المالية الطبيعية بعدما حولت الديون إلى حجر عثرة تنموية يتطلب التعامل معها قرارات سياسية وسيادية عليا؟!
بطبيعة الحال، لا تتحمل مؤسساتنا المصرفية مسؤولية السياسة الانكماشية المعلنة، إلا أنها، وفي معرض استجاباتها السلبية –إن كان لقصور ذاتي في مرونتها أو كان امتثالاً مرضياً للتعليمات– فقد راكمت لنفسها دوراً إشكالياً يحاكي (تسيير الأعمال)، وولجت حالة من الانكماش الاختياري، لتتحول تلقائياً إلى أبنية فخمة يصفر الخواء في ردهاتها!!
مصارفنا عاطلة عن العمل.. هذه قضيتنا باختصار!، ولأنها ليست (صالونات فكرية)، يخيل للمرء أنها اليوم مجرد (بوفيهات) للشاي و(قرمشة) الحديث حول القصص اللطيفة التي تصادف (خبراتها الوطنية) في يومياتهم الرتيبة!.. تبدلات وظيفية جوهرية تجر معها تساؤلات حول صوابية الاستمرار بتسميتها (مصارف– بنوك..) أو أي شيء من هذا القبيل، إذ حتى كبار السن ممن لا يزالون يحتفظون بذكريات تدعم تسميتها هذه، فما هي إلا أشهر ويمكنها الاحتفال (بعدم الإقراض) لجيل كامل لا يعاصر فيها من ذلك شيئاً!!

هل هي جلسة الوداع؟

تعزيز مخزون القطع الأجنبي.. وأسبوع تمويني بامتياز

الوطن

ناقش مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية برئاسة د.وائل الحلقي الوضع الاقتصادي والخدمي مشيراً إلى الإجراءات الحكومية المتخذة لضبط واقع الأسعار في الأسواق وتعزيز استقرار صرف الليرة السورية والتخفيف من الأعباء المعيشية عن المواطنين من خلال القرارات والإجراءات التي اتخذتها لجنة رسم السياسات الاقتصادية ومجلس الوزراء واللجان التابعة له ومن خلال العمل بروح الفريق الواحد والتكاملية والتشاركية بين كل السلطات في اتخاذ القرار الصائب والناجح.
وأكد الحلقي أن الحكومة تتابع إجراءاتها لتعزيز الصمود الوطني وتأمين متطلبات الشعب السوري من خلال سلسلة من الإجراءات والقرارات ساهمت في تعزيز مخزون البنك المركزي من القطع الأجنبي لتأمين استمرارية التدخل وتمويل النشاطات وتعزيز المخزون الإستراتيجي من القطع الأجنبي بالإضافة إلى ترشيد الاستيراد وتفعيل العملية الإنتاجية وتفعيل عملية التصدير ومكافحة التهريب وضبط المنافذ الحدودية وإصلاح السياسات الضريبية وترشيد الإنفاق الحكومي واتخاذ حزمة من الإجراءات لتحسين معيشة المواطن.
وطلب الحلقي من وزارتي الزراعة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتعاون مع اتحاد الفلاحين لوضع آليات استعداداً لمرحلة تسويق المنتجات الزراعية وخاصة موسم الحمضيات والتفاحيات الموسم القادم.
و أشار الحلقي أن الأسبوع الماضي كان أسبوعاً تموينياً بامتياز حيث نشطت دوريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك بشكل ملحوظ وفي جميع المحافظات بهدف منع ارتفاع الأسعار وحالات الغش والتلاعب بالصلاحية والنوعية والمواصفات وإغلاق منافذ البيع التي تبيع مواد مهربة حيث ساهمت هذه الجولات في إعادة ثقة المستهلك بمؤسسات الرقابة التموينية.
وأكد الدكتور الحلقي استمرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك في توفير كافة السلع التموينية في الأسواق وتوفيرها في فروع الاستهلاكية ومؤسسات التدخل الإيجابي بالمحافظات كافة.
بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون تعديل المادة /١٦٧/ من المرسوم التشريعي رقم /٦١/ لعام ١٩٥٠ المتضمن قانون العقوبات وأصول المحاكمات العسكرية واتخذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.
كما وافق مجلس الوزراء على القرار القاضي بمنح وزارة الاتصالات والتقانة سلفة مالية من أموال الخزينة الجاهزة مقدارها /٢٥/ مليون ليرة سورية على أن تقدم للأكاديمية العربية السورية للأعمال الالكترونية لتسديد الالتزامات المالية المترتبة عليها.
واطلع مجلس الوزراء على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن طلبها الموافقة على منح المؤسسة العامة للخزن والتسويق سلفة مالية من أموال الخزينة الجاهزة مقدارها مليار ليرة سورية لمتابعة عملها ونشاطها، ودفع أثمان مواسم الحمضيات والبطاطا وتوريد المواد الغذائية.
واطلع مجلس الوزراء على واقع مخزون مادة القمح في المحافظات كافة ونتائج توريد موسم /٢٠١٦/ لمادتي القمح والشعير.
وحول ذلك أشار الدكتور الحلقي إلى الجهود المبذولة من قبل وزارة التجارة الداخلية والجهات التابعة لها لتسويق موسم حبوب ٢٠١٦ من خلال تأمين مستلزمات التسويق وتوفير أثمان الحبوب مؤكداً حرص الحكومة السورية على جني كل حبة قمح تنتج على الأرض السورية وصولاً لتحقيق الأمن الغذائي.
وبحث مجلس الوزراء مشروع قانون يتعلق بتمديد العمل بالمرسوم التشريعي رقم /٢٨/ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٣ سنة رابعة، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.
ويهدف مشروع القانون لمتابعة معالجة الدعاوى التي تعرضت للضياع أو الإحراق أو الإتلاف في ظل الظروف الراهنة.
ومن الجدير ذكره أن رئيس الحكومة كان في بداية الجلسة قد أحيا الذكرى السنوية السادسة عشرة لرحيل القائد المؤسس حافظ الأسد باني سورية الحديثة وصانع أمجاد نهضتها وتطورها مؤكداً أن القائد المؤسس حافظ الأسد رحل جسداً لكن فكره ونهجه بقي المنارة التي تنير لنا طريق التقدم والنماء والمقاومة والصمود في وجه كافة التحديات كما أن صروح البناء والإعمار التي شملت كامل التراب الوطني السوري شاهداً حياً على عصر ذهبي عاشته سورية في ظل قيادته الحكيمة التي نقلت سورية إلى مصاف الدول المتقدمة والتي استطاعت تحقيق الأمن الغذائي والدوائي والطبي والطاقوي وتحقيق نهضة علمية تربوية متجددة بالإضافة إلى تمتين النسيج المجتمعي السوري وتطوير الحياة الاجتماعية والخدمية وتأسيس المنظمات الشعبية والنقابات المهنية.
كما أكد الحلقي أن مسيرة البناء والإعمار تنامت وتطورت في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد حيث أصبحت سورية دولة إقليمية فاعلة ومتطورة تقنياً وعلمياً وصناعياً والحصن المنيع المدافع عن قضايا الأمة العربية.
وعبر الحلقي عن ثقته بنصر الشعب السوري وجيشه الباسل على الحرب الإرهابية ودحرها وإعادة البناء والإعمار في ظل قيادة السيد الرئيس بشار الأسد بالتعاون مع الدول الصديقة.

بسبب الفساد.. إعفاء وتغريم رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق

محمد راكان مصطفى

أصدر رئيس الاتحاد العام للحرفيين ياسين السيد حسن القرار رقم ١٢٢ بإنهاء عمل رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق من كل مهامه في اتحاد حرفيي ريف دمشق، إضافة إلى إلغاء عضويته في الاتحاد العام وحرمانه من الترشيح للدورات الانتخابية للحرفيين.
يأتي القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه بسبب استغلال رئيس اتحاد الجمعيات الحرفية بريف دمشق منصبه للمصالح الشخصية، واستثماره لأموال الاتحاد والاتجار بها، بالإضافة لحرمان الاتحاد من واردات صهريج المازوت، وعدم عقد اتفاق مع مالك الصهريج الثاني أسوة بالصهريج الأول ما يمثل ضرراً بالاتحاد لما لحق به من خسارة.
كما تم بموجب القرار تغريم رئيس اتحاد الحرفيين بريف دمشق يزيد على ٥,٤ ملايين ليرة سورية للأسباب المذكورة أعلاه، إضافة لتغريمه بقيمة كمية المازوت المستجرة لعام ٢٠١٥ والبالغة ٥٥٠٠ لتر بقيمة تزيد على ٧٠٠ ألف ليرة سورية.
ووفقاً للقرار يتم ترميم وانتخاب إدارات الجمعيات الحرفية في حال حدوث الشواغر أصولاً.
يأتي هذا القرار بناء على أحكام المرسوم التشريعي رقم ٢٥٠ لعام ١٩٦٩ ولائحته التنفيذية، وعلى النظامين المالي والداخلي للاتحاد العام للحرفيين، وكتاب إحدى لجان الرقابة والتفتيش، وجلسة المكتب التنفيذي رقم ١٢ وحاشية مكتب التنظيم.
من جهة أخرى تم توجيه الكتاب رقم ٥٤٨ من اتحاد الجمعيات الحرفية في محافظة ريف دمشق ممهوراً بتوقيع رئيس الاتحاد إلى الاتحاد العام للحرفيين، متضمناً الإشعار بتبليغ رئيس الاتحاد بالقرار الصادر عن الاتحاد العام، إضافة إلى اعتراضه على هذا القرار إلى وزارة الصناعة لأنها الجهة المختصة، إضافة إلى التحفظ على تنفيذ القرار المذكور لحين تأكيد وزارة الصناعة على القرار.

دعوة السادة المساهمين في شركة بنك عوده سورية المساهمة المغفلة العامة لحضور اجتماع الهيئة العامة الغيرعادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية المقرر انقادها بتاريخ الأحد ٣/تموز/٢٠١٦

يسر مجلس إدارة بنك عوده سورية شركة مساهمة مغفلة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة الغير عادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية المقرر انعقادها في تمام الحادية عشر من صباح يوم الأحد الواقع في الثالث من شهر تموز ٢٠١٦ في قاعة لوفانت في فندق فور سيزنز في دمشق ، لمناقشة جدول الأعمال المتضمن المواضيع التالية :
١.الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٥ وخطة العمل للعام ٢٠١٦.
٢.الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته ومصير الأرباح وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ و مناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة.
٣.مناقشة تقريري مجلس الإدارة و مدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.
٤.اتخاذ القرار فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٥.اتخاذ القرار بخصوص الأرباح وفق مقترح مجلس الإدارة
٦.بحث موضوع صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠١٥ ومناقشة تعويضات مجلس الإدارة للعام ٢٠١٦.
٧.البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٥
٨.إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٥
٩.انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٦ وتعيين تعويضاته
١٠.الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة و التعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.
١١.اتخاذ القرار بخصوص تعديل اسم الشركة (المصرف) وفق مقترح مجلس الإدارة وتعديل النظام الأساسي للشركة تبعاً لذلك بما في ذلك تعديل المادة الثانية منه باستبدال الاسم الحالي بالاسم الجديد والحصول على الموافقات اللازمة من كافة الجهات المختصة.
١٢.مناقشة اتفاقية الدعم الفني مع بنك عودة ش.م.ل وتجديدها لمدة عام وتفويض مجلس الإدارة بالتفاوض على شروط هذه الاتفاقية وأحكامها وعلى تجديدها وتحديد الأتعاب والحصول على الموافقات اللازمة من مصرف سورية المركزي بخصوصها.
يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصالةً أو وكالةً بدءا من يوم الاثنين الواقع في ٢٠ حزيران ٢٠١٦ من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الثالثة بعد الظهر يوميا عدا أيام الجمعة والسبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في كفرسوسة ، مجمع الشام سيتي سنتر، بناء بلازا ٨٦ الطابق الثاني، مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية ،علما أن تسجيل طلبات الاشتراك ينتهي في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٣٠ حزيران ٢٠١٦ لينتقل التسجيل إلى فندق الفور سيزنز في دمشق من الساعة التاسعة صباحاً و يستمر حتى الساعة الحادية عشر من يوم انعقاد الجلسة.
في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة الغير عادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من يوم الأحد الواقع في ٣ تموز ٢٠١٦ في فندق الفور سيزنز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني بمدد التسجيل بحسب الأحكام الواردة آنفاً إلى الساعة الثانية عشر من الأحد الواقع في ٣ تموز ٢٠١٦ في نفس المكان لتنعقد هيئة عامة غير عادية جديدة تقوم مقام الهيئة العامة العادية في الساعة الثانية عشر من الأحد الواقع في ٣ تموز ٢٠١٦ في نفس المكان وتعتبر الجلسة قانونية بحضور نسبة من أسهم الشركة وفقا لما هو وارد في نظامها الأساسي والمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ ويعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية، و ستكون البيانات المالية متاحة لكل مساهم في مركز الإدارة العامة خلال أوقات التسجيل مع العلم أنه يمكن للمساهمين الاطلاع على البيانات المالية لبنك عوده سورية وتقرير مدقق الحسابات على الموقع الالكتروني لهيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية www.scfms.sy
يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير لحضور الجلسة أن يتقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة فإنه سيفقد حقه في حضور الاجتماع.
لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالبنك على أحد الهواتف التالية:
٠١١-٢٣٨٨٨٢٤٨ ،٠١١-٢٣٨٨٨٠٠٠

رئيس مجلس الإدارة

بنك عوده سورية

آلية تعويض المتضررين لأصحاب سوق العصرونية ما زالت غير واضحة

الوطن

قال نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان: إن مجلس إدارة الغرفة سيلتقي ممثلي سوق العصرونية قريباً لبحث الطرق والوسائل المثلى لتوزيع مبالغ التبرعات على متضرري السوق وإمكانيات اعتماد مبدأ النسبة والتناسب بحسب الضرر الحاصل لكل محل أو البحث عن وسائل أخرى؟ وبيّن البردان أن آلية تعويض متضرري سوق العصرونية مازالت غير واضحة المعالم وهي مشكلة تحتاج إلى إيجاد الحلول ووضع الآليات المناسبة والمطلوبة من الجهات المعنية لها حيث لا يوجد حتى اللحظة جهة حيادية قدمت قائمة وحددت من خلالها حجم الأضرار بشكل عام وحجم الضرر الذي أصاب كل محل على حدة وقيمة التعويض المناسبة له، واصفاً المبلغ المتحصل من خلال تبرعات أعضاء غرفة تجارة دمشق بالمتواضع وذلك نتيجة الأوضاع الصعبة التي تعيشها البلاد وقياساً إلى حجم الأضرار التي قدرت مبدئياً بحوالى مليارى ليرة، وكشف عن رغبة الكثير من الناس من مختلف المستويات في التبرع لمتضرري السوق شرط تحديد آليات وطرق إعادة بناء السوق قبل التبرع وهي المشكلة الأساسية إلى هذه اللحظة حيث هناك خلاف في وجهات النظر بين أصحاب السوق ذاتهم حول اعتماد نوعية مواد البناء المناسبة لبناء المحال ومنهم من يفضل الخشب ومنهم البيتون، إضافة إلى أمور خلافية أخرى وأضاف: إن الجهات العامة كل يغني على موالة في هذا الموضوع وكانت أيضاً منظمة اليونيسيف أبدت استعدادها للمساهمة في بناء السوق لكننا لم نر شيئاً على أرض الواقع حتى الآن ولفت كذلك إلى أن مخططات البناء وضعت لبناء السوق لكن الجهة التي ستشرف على هذه المخططات غير معروفة أيضاً، وكانت محافظة دمشق وعدت بدراسة موقع سوق العصرونية بالكامل لإعادة تأهيلها على غرار سوق مدحت باشا أو ما يعرف بالطريق المستقيم من بنى تحتية وواجهات وتجميل للمظهر العام للسوق والعمل بالنظام نفسه الذي جرى للأسواق التي تمت إعادة تأهيلها خلال السنوات القليلة السابقة عبر اعتماد مواد بناء معالجة وآمنة وتوحيد الواجهات الخشبية في السوق على اعتبار أن مخططات السوق موثقة لدى مكتب عنبر بالكامل بصور جوية ومعاينة على أرض الواقع وقدرت الأضرار التي طالت أكثر من ١٠٠ محل في السوق بحوالى مليارى ليرة.

المركزي يعلن عن استجابة سعر الصرف بقوة للتخفيض

محمد راكان مصطفى

سجل سعر صرف الدولار في تعاملات السوق غير النظامية «السوداء» وتعاملات الأوساط التجارية انخفاضاً طفيفاً أمام الليرة السورية ليصل إلى مبلغ ٤٧٥ ليرة سورية للدولار الواحد.
ترافق ذلك مع إعلان مصرف سورية المركزي أن السوق يستجيب بفعالية لإجراءات مصرف سورية المركزي وتدخله في سوق القطع الأجنبي وميل واضح لاستمرار تحسن سعر الصرف.. مبيناً في بيان له وصل إلى «الوطن» نسخة منه أن سعر الصرف يستجيب بقوة للتخفيض الذي قام به المصرف المركزي صباح أمس وانخفاض سعر صرف السوق السوداء بشكل واضح.
من جهته حاكم مصرف سورية المركزي أديب ميالة أكد أن المستوردين من صناعيين وتجار شركاء حقيقيون في الحفاظ على الاستقرار الحاصل في سعر الصرف وتقع عليهم مسؤولية رفض شراء القطع الأجنبي بأي أسعار مغالى بها، وأشار المركزي إلى أن مصادر في السوق تتوقع أن يسجل سعر صرف الليرة مستويات تحسن أفضل، حيث بات سوق القطع الأجنبي يتلقف أي إشارة من مصرف سورية المركزي ويبدي لها استجابة سريعة وهو في حالة ترقب دائم لإجراءات مصرف سورية المركزي كونه اللاعب الأساسي في سوق القطع الأجنبي لاسيما بعد خطة التدخل الأخيرة.
وكان المركزي قد أعلن عن قيامه بفرض عقوبات بحق المتلاعبين ممن قاموا فور استلام حوالاتهم الشخصية باستخدام الليرات السورية المستلمة لقاء الحوالة لشراء القطع الأجنبي من المبالغ المخصصة للتدخل وذلك للاستفادة من الفروقات السعرية الحاصلة، محذراً المواطنين من اللجوء لهذه الوسائل لقاء بعض المرابح السريعة حيث إن الغرامات المترتبة عن هذه المخالفات تفوق بكثير أي أرباح تم تحقيقها.

جمود حركة بيع الذهب في حماة تتسبب بإغلاق الورشات

علي محمود سليمان

بيّن رئيس جمعية الصاغة في حماة عصام شهدا أن التغييرات الأخيرة في سوق الذهب تسببت في إغلاق عدد من ورشات صياغة الذهب ضمن حماة، موضحاً بأنه مع نهاية العام الماضي كان يوجد ١١ ورشة لصناعة الذهب والمصاغ، ولكن هذا العدد انخفض إلى ٥ ورشات عاملة فعلياً حالياً.. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أوضح شهدا أن أسباب إغلاق الورشات تختلف ما بين من أغلق ورشته وهاجر خارج البلد أو من غير المصلحة وحول ورشته إلى صناعة أخرى وكل ذلك يعود لانخفاض حركة الطلب على الذهب ضمن مدينة حماة والأرياف التابعة لها بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين بالتزامن مع الارتفاعات الكبيرة التي طالت أسعار الذهب.. وأضاف شهدا: إن الورشات في حماة لا تكفي لتغطية محلات الصاغة ولذلك يتم استجرار الذهب من جمعيتي دمشق وحلب، مؤكداً بأن هناك التزاماً بعدم بيع الذهب الكسر إلى المواطنين واقتصار تداوله بين الورشات وأصحاب المحلات، وأشار شهدا إلى أن الجمعية اضطرت خلال الشهر الماضي للاستعانة بالورشات لاستكمال المبلغ المفروض عليها لسداد رسم الإنفاق الاستهلاكي المفروض على جمعيات الذهب من وزارة المالية، وكان سعر غرام الذهب قد سجل انخفاضاً يوم أمس حيث كان سعر غرام الذهب ٢١ قد انخفض إلى ١٧٤٠٠ ليرة سورية أي بمقدار ٦٠٠ ليرة سورية عما كان عليه سابقاً، بينما سجلت الأونصة الذهبية سعر ١٢٨٠ دولاراً.